المبحث الثانى

نقد وتقييم فحوى خطاب البشرى بشأن الديمقراطية

كشف البشرى عن هدفه ومغزاه من خطابه بشأن الديمقراطية فى حقبة الاحتلال، بأن هناك فائدة كان يرجوها من نشره لنتائج هذه الدراسة، ونوَّه إلى ضرورة النظر إلى الزمن الذى نشر فيه نتائج هذه التجربة التاريخية، وباعتبار أن خطابه هذا كان موجهاً إلى المجتمع المصري فى ظرف تاريخى خاص ([1])، ومن ثم، ضرورة الاعتبار إلى ماهية هذا الظرف التاريخي، وإلى تشخيص الحالة الفكرية لدى الرأى العام الذى كان يوجه إليه هذا الخطاب، على أن البشرى لم يذكر ماهية هذا الظرف التاريخي، وإنما ذكر فقط الحالة الفكرية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، وتتمثل فى التركيزعلى سلبيات ما قبل ثورة يوليو1952 أى السلبيات التى جاءت نتيجة سياسات الاستعمار طيلة أكثر من سبعين عاما ([2]) .

أما وأن البشري لم يُشِر إلى ماهية خصوصية هذا الظرف التاريخى وطبيعته السياسية وقد ترك هذا الأمر باعتباره أمراً معلوماً لدى القارئ لا يحتاج إلى إيضاح أو تذكرة، أما وأن ثورة 23 يوليو قد ركزت على اعتبار أن أهم عنصر من عناصر الوعى القومى هو الكشف عن السلبيات التى أصابت المجتمع المصري فى كل نواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتطبيق سياسات "الاستعمار" . وأن النظام السياسى الليبرالى المتعدد الأحزاب كان من أسوأ مفردات ذلك النظام السياسى الذى صنعه الاحتلال الإنجليزى ؛ ليكون إدراك هذا المفهوم هو أحد ثوابت الذاكرة القومية التاريخية للشعب المصرى عن تلك الفترة، فإن الظرف التاريخى الذى لم يذكره "البشري" يتمثل فى قرار الرئيس السادات بإعادة النظام الحزبى التعددى – ضمن محاولته لإعادة إنشاء نظام سياسى واجتماعى على نمط النظام الليبرالى الرأسمالى الرجعى الفاسد فى عصر الاحتلال الإنجليزى – وحيث دفع بعودة رموز النظام السياسى الرجعى مرة أخرى من أمثال : فؤاد سراج الدين، ومحمد أبوالفتح، والإخوان : "على أمين و مصطفى أمين"، و إبراهيم شكري، وعمرالتلمساني، ومحمد المهدى عاكف، وغيرهم لإعادة إنشاء نفس الأحزاب والجماعات السياسية الرجعية، بالرغم من إختلاف السياق السياسى والإجتماعى جذريا عن السياق الذى كانت قد نشأت فيه تلك الأحزاب والجماعات !

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ٦ .

[2] نفس المرجع ص ١٠ – ١١ .

. الأمر الذى لزم بدفع الكُتَّاب والصحفيين لتسويغ قرار السادات المنوَّه عنه للشعب المصرى . وذلك بإعادة قراءة تاريخ تلك الحقبة الاستعمارية على اعتبار أنها فترة وطنية مجيدة ترَسَّخَت فيها أسس الديمقراطية الليبرالية السليمة من دستور 1923 ، وبرلمان بغرفتيه "مجلسى النواب و الشيوخ"، وأحزاب سياسية متعددة ..إلخ . وفى سياق محاولة "البشرى" لتحقيق هدف "السادات" المنوه عنه، قام بالتركيزعلى إيجابيات عصر الاحتلال ؛ جاء مضمون وفحوى خطابه يحتوى على ثلاث عناصر أساسية، نذكرها في المطالب الثلاثة التالية :

- المطلب الأول : التصوُّر العام لشكل النظام السياسى فى عصر الاحتلال .
- المطلب الثانى : توظيف الحركة الوطنية للديمقراطية، كأداة لتحقيق الاستقلال .
- المطلب الثالث : تحقيق الديمقراطية كهدف للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية .

المطلب الأول

التصوُّر العام لشكل النظام السياسى الديمقراطى فى عصرالاحتلال الإنجليزى

يمكننا أن نستشف المغزى العام من خطاب البشرى – بشأن الديمقراطية فى عصر الاحتلال من الانطباع العام أو الصورة الذهنية التى يمكن أن تنطبع فى عقل المتلقى لأدبياته عن تصوره الذاتى للواقع السياسى لتلك الفترة والتى توحى بأن مصر كانت تحت هيمنة الاحتلال تتمتع بنظام حكم برلمانى دستورى ديمقراطي، على درجة عالية فى مستويات الرقى السياسي، وأن مصر كانت تعيش أزهى عصور الوطنية والنضال لتحقيق الاستقلال، هذا الانطباع يصل إلى درجة الإيمان الكامل مع القراءات المتكررة لأدبياته، وجاء تركيز البشرى واهتمامه بتفاصيل سيناريوهات الصراع الحزبى والبرلماني، فى إطار آليات الديمقراطية الليبرالية، بما يوحى بممارسة المصريين لحياة ديمقراطية ناضجة وسليمة، حتى يبدو أن البشرى قد استعاض عن المغزى والهدف من الديمقراطية بآليات وشكليات الديمقراطية التى تتمثل فى الصراع الحزبى والبرلماني .

ويمكننا أن نحدد ملامح هذه الصورة العامة التى قدمها البشرى بشأن الديمقراطية فى النقاط الآتية :

- صيغة التوازن بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة .
- استقطاب القوى السياسية فى قطبين : الوفد، والملك .
- انحياز النظام الديمقراطى الليبرالى لطبقة كبار ملاك الأرض .

أولاً : صيغة التوازن بين القوى السياسية المؤثرة والفاعلة

حدد البشرى القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة والفاعلة، والتى سيطرت وتحكمت فى المجال السياسى المصرى - فى تلك الحقبة - فى ثلاث قوى هى (الاحتلال، والملك، والوفد)، وأن جميع القوى السياسية التزمت بأحكام دستور 1923 الذى وضع قواعد اللعبة الديمقراطية، وخلقت نصوصه صيغة للصراع بين قوتين هما طرفى المعادلة السياسية : أحدهما : الملك، كحاكم صاحب سلطة فردية، والآخر: البرلمان كسلطة نيابية تمثل الأمة، فى حين أن الاحتلال لم يظهر صراحةً كقوة سياسية وسلطة فى مواد الدستور، وتبعا لذلك فإن البشرى يرى أن مدى استقرارالنظام النيابى فى تلك الفترة أصبح مرتبطا بالتحالفات بين هذه القوى الثلاث، حيث يتقارب – بالجهد السياسى – اثنان ضد الثالثة، فيتكون موقعان يشغلان الحكم والمعارضة، وهو ما جعل تداول وتبادل السلطة ليس فقط من خلال الانتخابات البرلمانية، ولكن أيضا من خلال تغيير التحالفات، وقد وضَّح البشرى هذه النقطة فى الآتى :

- فى عام 1923 تقارب الوفد مع الملك ضد الإنجليز، فجرت انتخابات 1924 ووصل الوفد إلى الحكم .
- فى نهاية 1924 انضم الملك للإنجليز، فسقط الوفد .
- فى عام 1926 تقرب الوفد إلى الإنجليز، وتحالف مع حزب الأحرار الدستوريين ضد الملك، فنجح الوفد فى تشكيل وزارة ائتلافية مع الأحرار ضد الملك .
- فى عام 1928 تقرب الملك إلى الإنجليز، فسقطت وزارة الائتلاف.. وعلى هذا النحو .

ولكن بإمعان النظر فى هذه الصورة التى قدمها البشرى للديمقراطية، وتتمثل فى اعتباره سلطة الاحتلال قوة سياسية وطنية تلعب دورا سياسيا مع باقى القوى الوطنية الأخري فى إطار التحالفات والصفقات الحزبية نجد أنه أمر يثير السخرية، صحيح قد تكون هذه حقيقة وأمر واقع تاريخياً، ولكن اشتراك الاحتلال فى هذا النظام وعلى النحو الذى أورده البشرى يجعل مسألة توصيف هذا النظام بالديمقراطى أمراً يحتاج إلى مراجعة .

ثانياً : استقطاب القوى السياسية فى قطبين : الوفد، والملك .

وضع البشرى تصوُّرا آخر للقوى السياسية الوطنية فى إطار تحقيق الهدف الوطنى الاستقلال والديمقراطية – وهو تصوُّر يخالف تصوُّره السابق - ويرى فى هذا التصوُّر أن القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المصري كانت مستقطبة فى قطبين متصارعين : أحدهما: الحركة الوطنية الديمقراطية ويمثلها "الوفد"، والآخر: الحركة الرجعية، وتشمل أحزاب الأقلية، ويمثلها "الملك"، ومن خلفها الاحتلال، وهدفها تحقيق المصالح الطبقية ومصالح الاحتلال المُدَعَّم لها، ويبدو أنه جاء بهذا التصوُّر حتى يُحدث اتساقا وانسجاما فى رؤيته الكلية – المنوه عنها – فيما بين عناصرها وأهدافها .

ثالثاً : انحياز النظام الديمقراطى الليبرالى للطبقة الأرستقراطية

لم يَقصُرالبشرى وظيفة النظام الديمقراطى على المجال السياسي، وكشف عن دوره السلبى فى المجال الاجتماعي في تكريسه للطبقية وانحيازه للطبقة الأرستقراطية (كبارملاك الأرض وكبار الرأسماليين) حتى إن الوزارات الوفدية - والتى كان يُفترض أنها تُمثِّل الأمة فى رؤية البشرى – كانت تنحاز إلى طبقة كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، وقد أشار إلى أن الوزارات الوفدية، قد أظهرت عجزاً شبه كامل بالنسبة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى سياستها العملية، حيث انحازت انحيازاً صريحاً إلى ما يُحقق مصالح هذه الطبقة، وأن الجماهير قد

تأكد اقتناعها بموقف الحكومة الطبقي، ووقوعها فى أحضان كبار الملاك، وارتباط المسيطرين عليها بمصالح هؤلاء، وقد زاد تأجج السُخط لدى الجماهير من جرَّاء ما كانت تُعانيه من غلاء يطحنها، وما كانت تراه من تَكَوُّن سريع للثروات بالطرق غير المشروعة، الأمر الذى كان يستفز الجماهير، بالإضافة إلى أن الشعور بالظلم، كان يستنفر فيهم مشاعر الاحتجاج الأخلاقى ضد الفساد والانحراف ([1])، وقد نوهنا سابقا كيف أن سعد زغلول كان ينحاز فى أى مشكلة بين العمال أو الفلاحين وبين أصحاب المصانع أو كبار الملاك إلى أرباب العمل ضد العمال والفلاحين، ويُعتبر سعد زغلول القدوة والمثال والمرجعية السياسية للوفد، والذى سارعلى نهجه وسياساته جميع الوفديين .

ويعلّق البشرى على موقف الوفد من هذه القضية : بأنه لم يكن مطلوبا من الحركة الوطنية – بقيادة الوفد – أن تنادى بالثورة الزراعية وتحرير الفلاحين، وأن ذلك كان يخرج عن حدود الإمكانات التاريخية المتاحة، وأنه نوع من المثالية - أى عدم الواقعية – أو أنه نوع من محاكمة الماضى بمعايير الحاضر، وأنه يصعب أن نجد حركة وطنية قامت وقتها، ونجحت ضد الاستعمار نجاحا حاسما، ورفعت شعارات وطنية تتجاوز الشعارات التى رفعها الوفد ([2]) .

والباحث يرى أنه بالفعل لم يكن مطلوباً من الحركة الوطنية – بقيادة الوفد – أن تنادى بثورة زراعية أو ثورة اشتراكية بقدر ما كان مطلوباً منها السعى لتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية لتوفير حد أدنى من متطلبات الحياة الكريمة لطبقة الفلاحين والعمال المعدمين لانتشالهم من ثلاثية "الفقر والمرض والجهل"، وهو من المسلّمات التى تُقِرُّها جميع الثقافات الإنسانية، فضلاً عن الثقافة المصرية العربية ونواتها الصلبة الإسلام، ولم يكن ذلك ليعوق المطالبة بالاستقلال، بمعنى : أن المسألة ليست إما ثورة زراعية أو اشتراكية، وإما ترك المسألة الاجتماعية برمتها، بترك الفلاحين والعمال لاستغلال ونهب كبار الملاك والرأسماليين تحت دعوى رفع الشعارات الوطنية (الاستقلال والديمقراطية)، فإنه على العكس فقد أثر ذلك بالسلب على قضيتى "الاستقلال والديمقراطية"، والدليل هو فشل الحركة الوطنية فى تحقيق أياً من الاستقلال أو الديمقراطية .

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٤٠٧ .

[2] شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ٥٧ .

المطلب الثانى
توظيف الحركة الوطنية للديمقراطية كأداة لتحقيق الاستقلال

أحد محاور مغزى خطاب البشرى بشأن الديمقراطية، يتمثل فى اتخاذ الحركة الوطنية للديمقراطية كأداة وحيدة لتحقيق الاستقلال، وذلك فى سياق تناوله لقضية الاستقلال، حيث قام بتحليل وتقويم أسلوب الحركة الوطنية الذى اتبعته، والمسار الذى سارت عليه فى سعيها لتحقيق هدفها للاستقلال، وقد اعتبر أن الأوضاع التاريخية قد فرضت على الحركة الوطنية أسلوب المفاوضات لتحقيق الاستقلال، وأن الديمقراطية[1] كانت هى طريق تحقيق الاستقلال، هذا على الرغم من أن التجربة التاريخية المصرية فى المحصلة الأخيرة أثبتت فشل الديمقراطية فى تحقيق هذا الهدف، ويمكننا تحليل هذه المسألة فى النقاط الآتي

- فكرة الارتباط الوثيق والتلازم بين الاستقلال والديمقراطية
- توظيف آلية الصراع للديمقراطية الليبرالية فى المسألة الوطنية .
- الرؤية الاستعمارية فى توظيف الصراع لتحقيق أهدافه .
- الرؤية البشرية .

أولاً : فكرة الارتباط الوثيق والتلازم بين الاستقلال والديمقراطية

يرى البشرى أن هناك ارتباطا وثيقاً وتلازماً بين الاستقلال والديمقراطية، واعتبر أن هذه الفكرة جاءت من الخبرة المصرية التاريخية فى الممارسة العملية السياسية، ولما كان البشرى قد استكمل فكرته عن هذا الترابط فى المرحلة الناصرية، فإننا نرى تأجيل تحليل هذه الفكرة إلى الفصل الثاني .

ثانياً : توظيف آلية الصراع للديمقراطية الليبرالية فى المسألة الوطنية

قدَّم البشرى تصوُّره فى علاقة الصراع الحزبى والبرلمانى بالمسألة الوطنية، بأن الديمقراطية تعنى فى الممارسة : وصول الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد إلى الحكم، فتواجه الإنجليز بالمفاوضات ؛ لتصل إلى أقصى ما يمكنها أن تصل إليه من إجلاء لنفوذهم ووجودهم، بأساليب الكفاح السلمى المشروع ([2]).

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٣٩ .

[2] شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ١٢٢ .

ويظهر مما عرضه البشرى فيما تصوَّره من توظيف للديمقراطية الليبرالية فى المسألة الوطنية، بأن عملية الكفاح والنضال الوطنى هذه والتى تتمحور حول المفاوضات – فى هذا السياق - تتوقف على وصول الوفد للحكم، الأمر الذى يجعل من العملية الديمقراطية، والتى فى مضمونها عملية تنافس وصراع بين الوفد وبين باقى الأحزاب الأخرى للفوز على أغلبية مقاعد البرلمان للوصول للحكم، هى جزء من عملية الكفاح والنضال الوطنى لإجلاء الغزاة المستعمرين ؛ ذلك لأن ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب، إلا أننا إذا نظرنا من الجانب الآخر نجد أن فى هذا التنافس والصراع فيما بين الأحزاب والجماعات الوطنية المصرية، وما يخلقه من أسباب للتباغض والكراهية والانقسام فى وحدة الصف للأمة المصرية المطلوبة لتحقيق الاستقلال هو هدف يسعى إليه الاحتلال باعتباره أداة لتثبيت استمرار وجوده على أرض المعمورة، وأنه بالفعل المغزى من وراء سعى الاحتلال لإقامة نظام سياسى يبدو فى شكل ديمقراطى، لاحتوائه على آليات الديمقراطية مع تفريغه من مضمونه، الأمر الذى يعنى وجود رؤيتين تعكسان وجهتى نظر متناقضتين حول فكرة توظيف الصراع الحزبى للديمقراطية الليبرالية لتحقيق أهداف ومصالح عليا، منها ما هو للاحتلال الذى أقام هذا النظام السياسى، ومنها ما يتبنَّاه البشرى وينسبه للحركة الوطنية الممثلة فى الوفد .

وقبل أن نقوم بتحليل المسار العملى لكلتا الرؤيتين "الاستعمارية والبشرية" نشير إلى الإطار النظرى الذى يضبط هذه القضية بمعنى المرجعية التى استندت إليها كل من الرؤيتين، بأن كلا الرؤيتين "الاستعمارية والوفدية" تنتهجان الأيديولوجية الليبرالية، وهو الأمر الذى يكشف إلى حد بعيد، مسؤلية النخب والزعماء السياسيين عن تحديد المسار الاستراتيجى للأمة، والذى كان يمكن التنبؤ بمآلاته، وفقاً للنتائج المحتملة والمقدَّرة سلفاً من إعمال العقل والنظر لأهل الفكر والخبرة والسياسة، بمعنى : هل كان من الصواب – نظرياً - إقدام الحركة الوطنية على قبول الاشتراك فى نظام الأحزاب التعددى، الذى يقوم على التنافس والصراع الحزبى، تحت دعوى توظيف آليات الديمقراطية فى تحقيق الاستقلال فى ظل ظروف وأوضاع مصر المنوه عنها ؟! .

فإذا كان من المعلوم فى الفكر الليبرالى أن فكرة الصراع هى مبدأ محورى لا يقوم عليه نظام المجتمع الغربى فحسب، وإنما يقوم عليه نظام الحياة برمتها باعتبار الصراع هو المحرك والدافع الرئيسى لكل أنشطة الحياة فى المجتمعات الغربية .

وإذا كان الفكر الغربى حين وضع نظامه السياسى الديمقراطى - والذى حدد أهم معالمه فى الصراع الحزبى – قد وضعه ليتلاءم مع أوضاع وظروف مجتمعاته الغربية، والتى وصَّفها البشرى بأنها ظروف وأوضاع تكوين دول قومية مستقلة سياسيا واقتصاديا مع عدم وجود تهديد أو خطر على أمنها القومي .

وإذا كانت النظرية الذى ذكرناها سالفاً "أن أى تغيير فى الأوضاع والظروف التى قامت عليها الفكرة أو المبدأ أو القاعدة يُحدِث بالتالى تغيُّرا فى وظيفة هذه الفكرة أو المبدأ أو القاعدة، ولما كانت الفكرة التى نحن بصددها هى فكرة النظام السياسى الديمقراطي، فإن النظام السياسى الديمقراطي فى عصر الاحتلال كان ولابد أن يحدث فيه تغيير يقابل التغيير الذى حدث فى الأوضاع والظروف التى كانت تتلاءم مع ذلك النظام فى ظروف الاستقلال، وإلا تحولت وظيفة هذا النظام الديمقراطى - فى الأوضاع والظروف الجديدة –من وظيفة إصلاحية تحقق مصالح المجتمع إلى وظيفة قد تكون مُفسدة مُخرِّبة للمجتمع والدولة، وهذا فعلا ما أدركته وتداركته أدبيات الفكر الغربي، فعلى سبيل المثال : حين تعرضت بعض الدول الغربية لتحديات الخطر الخارجى ودخولها حروبا عسكرية، وهو ما يعنى تغيُّر الأوضاع والظروف الملائمة لتطبيق النظام الديمقراطى فى صورته المثلى المتكاملة، فإنه تَمَّ تغيير فى هذا النظام، وذلك بتعطيل نظام الأحزاب بما يشمله من صراع حزبى على السلطة وغير ذلك، وتم تشكيل حكومة قومية ليقف وراءها الشعب صفا واحدا، ومثال ذلك فى فرنسا فى الحرب العالمية الأولى على يد " كليمنصو"، وكذلك فى بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية على يد "تشرشل" ([1]) .ذلك أن التنافس والصراع فى هذا النظام - والذى يقوم على فكرة الصراع - لا يقتصر على تنافس الأحزاب على السلطة، ولكن أيضاً فى كل خطوة من خطوات الممارسة السياسية، حتى أن مجرَّد عرض ومناقشة رؤى وآراء الأحزاب فى حل المشاكل والأزمات المختلفة فى إطار المشاركة فى القرار السياسي يأتى أيضا فى سياق التنافس والجدل والمغالبة، ومن منطلق تغليب المصلحة الحزبية الضيقة دون مراعاة للمصلحة الوطنية العليا فى الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد، وهو ما يُعتبر ضربا من ضروب الخيانة العظمي، فى حين أنه من الأجدى فى مثل هذه الظروف العصيبة أن يخلع الجميع عباءته الحزبية، ويُنَحُّوا الصراع القائم فيما بينهم جانبا ؛ ليصطفوا سويا لمواجهة التحديات والخطر الذى يهددهم .

ثالثاً : الرؤية الاستعمارية في توظيف الصراع لتحقيق أهدافه

نستطيع أن نستشف من أدبيات البشرى كيف نجح الاستعمار الإنجليزى في توظيف الديمقراطية الليبرالية لتحقيق أهدافه ومصالحه العليا، وتأمين استمرار بقائه على أرض المعمورة باستغلال عنصر الصراع المتأصِّل فى الديمقراطية الليبرالية، حتى ظهر فيما يبدو أنها الفكرة الفلسفية التى قامت عليها الاستراتيجية الاستعمارية فى التعامل مع القضية الوطنية، والتى تتمثل في رهن القضية الوطنية المصرية

---

[1] "هالة سعودى" و"وحيد عبدالمجيد" – الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الإشتراكية الديمقراطية – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ ص ١٣٣ .

على الحالة التى يمكن أن يخلقها الصراع الحزبى البرلماني، حين تنشغل به القوى الوطنية عن المسألة الوطنية – وتتضمن هذه الحالة تشتت وتمزق القوى الوطنية المتصارعة على السلطة، علاوة على انشغالها واستغراقها الكامل فى الشأن الداخلي بما يحدثه من خلافات فى الرؤى حول القضايا الداخلية قد يصل فيها الجدل إلى حد المهاترات والمكايدات السياسية، وهو الأمر الذى قد يؤثر سلبا على القضية الوطنية، والتى قد تتحول إلى قضية هامشية بالنسبة للقضايا الداخلية المتعلقة بمشاكل الحياة اليومية الضرورية الملحة - على أن تنتهى كل عملية انتخابية برلمانية بتحديد الحزب الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، والذى سَيُكَلَّف بتشكيل الحكومة التى سينوط بها تشكيل الوفد الذى سيجرى التفاوض مع الدولة المستعمرة بشأن القضية الوطنية باعتباره أصبح يملك الحق فى تمثيل الشعب المصري، ومن ثم يتقدم هذا الوفد للتفاوض مع العدو المستعمر بعد أن تكون كل مفردات وآليات هذا الصراع الحزبى الشرس قد عملت تأثيرها الفاعل وفقا لطبائع الأمور من تشتيت وتمزق وإنهاك لكل القوى الوطنية، والتى لم تعد بذلك صفا واحدا كما كانت فى ثورة 1919 .

ويؤكد البشرى هذا المضمون فيما كتبه : " .. وأن تصريح 28 فبراير كصيغة صراع حول ما تضمن من حقوق ومصالح متقابلة إنما يجد تحدده الأمثل – إقراراً بحقوق المصريين أو تسليماً بمصالح البريطانيين –وفقا لما يُسفر عنه نظام الحكم وحسب نوع الحكومة التى ستتولى النيابة الرسمية عن الجانب المصري، ومن ثم فإن ما نجح فيه التصريح تماما هو أن عملية الصراع المصرى البريطانى قد تحولت بهذا التصريح إلى عملية صراع داخلى بين الوفد والملك والأحرار بوصفهم الطرفين المتقابلين فى حكم البلاد، وصار هذا الصراع الداخلى متضمنا ولصيقا بالصراع الخارجي ." ( )[1]

ويشير البشرى فى هذا النص إلى كيف أن تصريح 28 فبراير – من خلال الرؤية الاستعمارية الشاملة –تضمن بالتبعية وبالضرورة، إنشاء نظام سياسى جديد، يضمن تحقيق التوجهات والأهداف الاستراتيجية للاستعمار، والتى نصت عليها الصيغة التى جاء بها تصريح 22 فبراير، وقد جاء هذا النظام برلمانيا ديمقراطيا متعدد الأحزاب !! . حتى يتمكن الاستعمار من توظيف الصراع السياسى الحزبى البرلمانى لصالحه وذلك فى نقل ميدان الصراع من ميدان صراع على الاستقلال هو طرف فيه إلى ميدان صراع داخلى بين المصريين بعضهم ضد بعض!! . وهو ما وضحه البشرى فى عباراته بأن تصريح 28 فبراير نجح فى تحويل الصراع المصرى البريطاني إلى عملية صراع داخلى بين الوفد والملك والأحرار.. إلخ"

---

[1] شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ٧٢ .

وكتب البشرى أيضا : " إن الثابت أن تصريح 28 فبراير، وإعداد الدستور قد صدرا و تقررا فى عملية سياسية واحدة – بين الأحرار الدستوريين، جناح المعتدلين الذين انشقوا من الوفد، وبين الإنجليز - وما أن صدر التصريح فى عهد وزارة الأحرار حتى جرى تشكيل لجنة لوضع الدستور .

والحاصل هنا أن صدور تصريح 28 فبراير بما قرره من اعتراف باستقلال مصر والتحفظات الإنجليزية، إنما أحال إلى مفاوضات تجرى بين الطرفين "المصرى والبريطاني، من هنا تظهر مسألة الدستور كمسألة مُتضمَّنة فى صميم مسألة الاستقلال، ذلك لأن النظام الذى يوضع لحكم البلاد هو الذى عليه المعول فى تحديد الهيئة الحاكمة التى ستقوم من موقعها الشرعى الرسمى والتمثيلي بمفاوضة الإنجليز والاتفاق معهم "([1]).

الكلام هنا - للبشرى – لا يحتاج لتعليق، فتصريح 28 فبراير بالاستقلال الصورى أصدرته الامبراطورية المستعمرة فى إطار رؤية شاملة متكاملة تحقق استراتيجيتها ومصالحها العليا، ومن ثم ظهر الارتباط الوثيق بين تصريح 28 فبراير وإعداد الدستور باعتبارهما عملية واحدة تحقق استراتيجية واحدة، كذلك كشف البشرى كيف أن الدستور جاء كى يتضمن احتواء مسألة الاستقلال بتحديد أسلوب وآليات التعامل مع هذه المسألة وذلك فى المفاوضات، كذلك حددت الرؤية الاستعمارية الخطوط الرئيسية للنظام الحاكم، ومن ثم الهيئة التى ستقوم من موقعها الرسمى بإجراء المفاوضات مع الاستعمار.

رابعاً : الرؤية البشرية

قدَّم البشرى تصوُّره لرؤية "الوفد" - الممثل للحركة الوطنية - فى هذه المسألة، منطلقاً من نفس القاعدة النظرية، التى انطلقت منها الرؤية الاستعمارية، وهى أن أى تغيير فى الأوضاع والظروف التى قامت عليها أى فكرة أو مبدأ أو قاعدة تُحدِث بالتالى تغييرا فى وظيفة هذه الفكرة أو المبدأ أو القاعدة، إلا أن النتيجة التى توصل إليها "البشرى" فى الرؤية الوفدية جاءت مختلفة عن نظيرتها الاستعمارية !! .

ويتمثل الاختلاف في ماهية هذا التغيير الذى حدث فى وظيفة النظام الحزبى المتعدد بأن التغيير جاء فى وظيفة الأحزاب الوطنية - والتى يمثلها حزب "الوفد" – التى أصبحت هيئات للتجمعات الشعبية المناهضة للاستعمار، تسعى للعمل نحو مقاومة الاحتلال الأجنبى واستقلال الدولة المصرية ([2]) .

كتب البشرى : إن النظام الحزبى الذى عرفته بلادنا لم يكن من نوع ما عرف

---

[1] نفس المرجع ص ٧١ .

[2] منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي _ مرجع سابق ص ٣٤ .

الغرب، ولا كان يقوم بأداء الوظيفة نفسها، لأنه لم يقم متعلقا بأوضاع الفئات المختلفة داخل المجتمع ولا بمصالحها، وإنما قام متعلقا بمقاومة احتلال أجنبى وباستقلال الجماعة وإجلاء النفوذ الأجنبى عنها" ([1]).

إلا أن الرؤية الوفدية - والتى تبنَّاها البشرى – لم تستطع أن تنفى وقوعها فى الشَرَك الاستعمارى وتورُطها فى الصراع الحزبي، وانشغالها واستغراقها فى الحروب والمكايدات السياسية، فيما بينها وبين باقى القوى السياسية الوطنية، وهو ما أثر سلبا على القضية الوطنية حتى يكون فشل هذه الأحزاب الوطنية فى تحقيق الاستقلال - فى المضمون الأخير - يعنى نجاحا لاستراتيجية الاستعمارية فى توظيف الصراع الحزبى فى تحقيق مصالحها العليا، فى حين أنه كان من البديهى والطبيعى والمنطقى أن يتشكل "الوفد" فى إطار تنظيمى لحركة وطنية شعبية تسعى للاستقلال بكافة الطرق سواء السلمية أو العنيفة مثلها مثل أى حركة وطنية شعبية أخرى تَشكَّلت فى التاريخ القديم أو الحديث، وليس فى إطار تنظيمى لحزب سياسى يعترف بالاحتلال وبالنظام السياسى المهيمن عليه، ويخضع لكل سياساته وأطره التنظيمية حتى يكون ماقام به "الوفد" فى تشكيله لحزب سياسي يسقط من التوصيف السياسى كحركة وطنية شعبية لشعب تحت الاحتلال الأجنبي، وذلك لتشكيله فى تنظيم منافٍ ومخالف لطبائع الأشياء ونواميس الحياة .

وقد خلص الكثير من الباحثين إلى أن ظاهرة تعدد الأحزاب فى مصر فى ظل الاحتلال الإنجليزى – أى فيما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ - كانت غير صحيحة لسببين:

١- أن تعدد الأحزاب كانت نتيجة للصراع بين زعمائها، بمعنى أنها لم تكن نتيجة لقوى سياسية جديدة تختلف عن بعضها في البرامج والسياسات والمبادئ والأهداف وتسعى كل منها إلى تحقيق ذلك من خلال تسلمها للسلطة في الدولة.
٢- أن تعدد الأحزاب والصراع فيما بينها على السلطة - وذلك قبل تحقيق الاستقلال التام وجلاء بريطانيا عن أرض الوطن - أدى إلى استغلال هذه الظاهرة من قبل القوتين الحقيقيتين اللتين كانتا تقفان حجر عثرة في سبيل تحقيق الحكم الدستوري والاستقلال الوطنى ونعني بهما : "الملك" و"الاحتلال البريطاني".

على ذلك فإن الأحزاب السياسية في مصر أنذلك، لم تكن تُمثِّل القوى الاجتماعية والاقتصادية لغالبية الشعب، بل كانت تمثل مصالح الطبقة الأرستقراطية من كبار الملاك، وفئة كبار الموظفين في الحكومة والرأسمالية الكبيرة، وقد استغلت معظم الأحزاب فترات توليها الحكم لتحقيق مكاسب ذاتية لأنصارها، ولم

[1] نفس المرجع – نفس الصفحة .

تعمل بجد على تنظيم الشعب ووضع سياسة قومية شاملة لتحقيق الأهداف الوطنية، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وإلى جانب الأحزاب التي تولت الحكم، نشأت منذ أواخر العشرينات قوى سياسية جديدة، مثل الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، ثم الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي المصري وبعض التنظيمات اليسارية السرية، ولكنها جميعا كانت عرضه لبطش السلطة الحاكمة، وتقييد نشاطها في المجتمع، إلا أن هذه القوى الجديدة كانت أكثر تعبيراً عن مطالب الشعب، لذا كان لها أثرها الفعال في التحضير لثورة ١٩٥٢.

والنتيجة النهائية : أن النظام الحزبي الذي قام في ظل النظام السياسي الليبرالي، لم يحقق الأهداف النظامية المتوخَّاة منه، بل على العكس كان أداة لإضعاف النظام وقصوره عن الوصول لغاياته ([1]) .

ونستطيع أن نتبيَّن مدى إيمان البشرى الكامل بالأسلوب الذى اتخذته الحركة الوطنية فى التعامل مع المسألة الوطنية لتحقيق الاستقلال، وكذلك مدى اقتناعه من كلماته المُحكمة المنضبطة فى العبارة التالية : "بالنسبة للمسألة الوطنية، كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة الوفد مع ثورة 1919 أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع، بالأسلوب التقليدى وهوالمفاوضات "(٢) .

وفى هذه المقولة أصدر البشرى حكماً قاطعاً فاصلاً على التاريخ بأنه فرض على الحركة الوطنية –منذ نشأة الوفد – المفاوضات كأسلوب للكفاح نحو الاستقلال!، وهو ما يعنى أن الوفد لم يكن له خيار آخر لدحر الغزاة المستعمرين وتحقيق الاستقلال خلاف المفاوضات باعتبارها جاءت إملاءً من الأوضاع التاريخية أى أنها حتميَّة تاريخية، وقدر لا مفر منه !، وبذلك تسقط مسئولية الوفد عن فشله فى قيادة الحركة الوطنية فى تحقيق الاستقلال، والذى لابد وأن تكون أهم محاوره مسئوليته فى اختيار الوسيلة والأسلوب المناسبين لطبيعة المهمة، الأمر الذى قد يدخلنا فى جدل حول فكرة (إملاء الأوضاع التاريخية)، والتى على غرار (الحتمية التاريخية) أحد مفردات الفكر الماركسى، أما وأن البشرى لم يقدم ما يثبت فكرته هذه بأن المفاوضات جاءت إملاءً من الأوضاع التاريخية بالأدلة والبراهين، فإننا نسقط هذا التفسير باعتباره أمراً يخالف المنطق ومقتضيات الفكر السليم .

هناك أمر آخر ورد أيضا فى هذه العبارة المنوه عنها، وهى مسألة الشرعية التى منحها البشرى للكفاح السلمى فى قوله : "أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع"، والجملة توحى بأن الشرعية قد اقتصرت على الكفاح السلمى كوسيلة لدحر الغزاة المستعمرين دون الكفاح المسلح الذى يبدو - فى هذه العبارة –"كنمط

---

[1] تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص ٧٦ – ٧٧ .

[2] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو – مرجع سابق ص ٢٢ .

من الكفاح غير المشروع" !!، فى حين أن الكفاح المسلح ضد الغزاة المستعمرين هوالكفاح المشروع فى جميع ثقافات شعوب ودول العالم أجمع، وقد أقره ميثاق الأمم المتحدة .

ولا ننسى أن القتال واستخدام كل ما نملك من قوة وسلاح فى مقاومة ودحر الغزاة والمعتدين هو فريضة واجبة على جميع المسلمين وهى فريضة الجهاد، أما الجنوح للسلم، فهو الاستثناء فى حالة جنوح العدو إليه، حتى يكون انتهاج الحركة الوطنية الكفاح السلمى هو الأمر الغير شرعى من ناحية المبدأ والشرعية، وقد أثبتت تجارب وخبرات الشعوب التاريخية المغزى من حكمة المولى - عزوجل – فى تشريعه فريضة الجهاد لدفع المعتدين بالقوة والسلاح، والمثال الحيّ في تجربتنا مع الحملة الفرنسية التى لم تستطع أن تمكث على أرض المعمورة لأكثر من ثلاث سنوات لترحل تحت وطأة وضراوة ضربات المصريين المستمرة بالقوة والسلاح، فى حين فشل النهج السلمى – المتمثل فى المفاوضات – لما يزيد على سبعين عاما فى جلاء الاستعمار البريطاني .

وفى إطار حالة الاستثناء التى نوهنا عنها، يمكننا النظر إلى العلاقة بين الكفاح المسلح والوسائل السلمية فى ظاهرة الحركات الوطنية المقاومة للاستعمار، وفى إطار التجارب الإنسانية لحركات التحرر التاريخية نجد أن الحركات التحررية تمزج – مع انتهاجها للكفاح المسلح – وسيلة المفاوضات، ودون أن تترك السلاح، وذلك حينما يُعلن الاستعمار استجابته لمطالب الحركة التحررية، وترى مؤشّرات لهذه الاستجابة فى الواقع الملموس، وذلك نتيجة للضربات المتزايدة والضغوط المستمرة، ويحدث هذا عند نقطة معينة يكون فيها الاستعمار قد أدرك تماما أن تكلفة مشروعه الاستعماري قد أصبحت تفوق بكثير العائد الذى كان يتوقّع أن يجنيه من هذا المشروع .

هنا قد يلجأ الاستعمار إلى أسلوب التفاوض على إجراءات الجلاء الذى يمكن أن تقبله الحركات التحررية، هذا مع التأكيد على أنه لا ينبغى أن تتخلى الحركات التحررية بأى حال عن ممارسة القوة أثناء المفاوضات ([1]) بمعنى : أنه ما كان ينبغى لوفد مصرى التفاوض مع دولة الغزاة وهو لا يملك سوى قوة المنطق، وحجج الحق والعدالة، فيبدو أمام الطغاة الجبارين كالحمل الوديع، أو الراهب المتبتل الذى يستجدى ويستعطف الظالمين باسم الإنسانية، ومبادئ الأخلاق، ذلك أن المفاوضات فى حقيقتها صراع إرادات، ولا يمكن أن تُحسب أى مفاوضات صراعا، إلا إذا كان هناك توازن للقوى بين الطرفين المتفاوضين، فليس فى منطق وقواعد العلاقات الدولية أن يُقَدّم أحد أطراف النزاع تنازلا للطرف الآخر وفقا لمبادئ العدالة أو الحقوق الشرعية أو قواعد الأخلاق والمثاليات، إلا أن يكون تحت

---

[1] د. أحمد يوسف – السياسة الدولية العدد ١٧٢ المجلد ٤٣ – كيف أدار العرب الصراع مع إسرائيل ص ٥١ .

ضغط وقهر قوة تُجبره على تقديم هذا التنازل، فصاحب القوة هو صاحب الحق، ولا حق لمن لا يملك القوة، حتى إن تصريح 28 فبراير1922 والذى يرى فيه البشرى خطوة إيجابية نحو الإستقلال جاء نتيجة لفاعليات ثورة 1919 ، ولولا عنف وضراوة هذه الثورة لما أُجبر الاستعمار على إصدار هذه الوثيقة .

وما أكَّد شرعية القوة فى مجال العلاقات الدولية تسيُّد روح الحضارة الغربية الحديثة لتصبح هى روح العصرالتى سيطرت على العالم أجمع فى تلك الحقبة، وتَمثَّلت عملياً ومادياً فى ظاهرة الاستعمار، وفى هذا السياق جاء جيش الغزاة الإنجليزى لاحتلال أرض المحروسة، وكان أفضل من صاغ هذه الروح فى عباراته "نيتشة" فى قوله : "إن الحياة إرادة قوة"، أى إرادة سيطرة واستيلاء وتَملُّك وتَسَلُّط وإخضاع "([1])، ويقول أيضاً : "إن الحياة إرادة استيلاء على الآخرين، وإرادة سطو واستغلال، طابعها المُميَّز هو الاغتصاب وهضم ما للآخرين، فهى إذاً عنصر إفناء وهدم وإيذاء، ولا يمكن أن نفهم غير هذا النحو"([2])، ويقول : "ما الخير؟ .. كل ما يعلو فى الإنسان بشعور القوة، وإرادة القوة، والقوة نفسها، وما الشر؟ .. كل ما يصدر عن الضعف . الضعفاء العجزة يجب أن يفنوا، هذا أول مبدأ من مبادئ حبنا للإنسانية، ويجب أيضا أن يُساعدوا على هذا الفناء، أى الرذائل أشد ضرراً ؟ .. الشفقة على الضعفاء العاجزين" ([3])، ويقول : "كى تجنى من الوجود أسمى ما فيه، عش فى خطر" ([4]) .

فى هذا المناخ وفى إطار التعامل مع خصم يُقَدِّس القوة ويحتقر الضعفاء، ويرى أن الضعفاء يجب أن يفنوا، وأن يساعدوا على الفناء .

قام "سعد زغلول" بتأسيس (الحركة الوطنية المصرية) فى صورة حزب سياسي !، وَوَضَعَ أُسس وآليات للحركة الوطنية تَمثَّلت فى المفاوضات ! . ومع إنهائه لفاعليات ثورة 1919 ، لم يَعُد للمفاوض المصرى من أسباب القوة ما يجعل له أى وزن سياسي، الأمر الذى يكشف عن خلل شديد فى ميزان القوى بين الطرفين، أو أنه لم يعد هناك من الأساس أى توازن للقوي، ومن ثم فَقَدَت المفاوضات ماهيتها باعتبارها صراع إرادات، أو أنها فقدت جدواها ولم يعد لوجودها مبرر، وهو بالفعل ما صَدَّقه الواقع التاريخي طالما لم تُحقق هذه المفاوضات هدفها المنشود طوال ثلاثة عقود، حتى إننا لا نكون قد جاوزنا الحقيقة

---

[1] عبدالرحمن بدوى – " نيتشة " – الناشر مكتبة النهضة المصرية ط ٣ ١٩٥٦ ص ٢٠٨ .
[2] نفس المرجع – ص٢٠٧
[3] نفس المرجع – ص ٢٠٥ .
[4] نفس المرجع – ص ٢٠٩ .

إذا قلنا : إنه لا يوجد أى معنى أو مغزى فيما سمّاه البشرى بالنضال السلمى لمقاومة غزاة مستعمرين .

وفى هذا السياق قَدَّم البشرى تحليله وتقويمه لمنجزات الحركة الوطنية طيلة العقود الثلاثة منذ ثورة 1919 فيما سمَّاه بالكفاح السلمى - المفاوضات - فى الآتى:

١ - فى الفترة من ثورة 1919 وحتى الحرب العالمية الثانية :

وفيها جرت ست مفاوضات ومباحثات كالآتى :

أ- عدلى يكن / كيرزون 1921 - 1922 .

ب- سعد زغلول /ماكدونالد 1924 .

ج- ثروت / تشمبرلين 1927 - 1928 .

د- محمد محمود / هندرسون 1929 .

ه- مصطفى النحاس / هندرسون 1930 .

و- النحاس والجبهةالوطنية /إيدن 1936 .

وجميع هذه المفاوضات فشلت، إلا أن الأخيرة انتهت بعقد معاهدة 1936 ([1])، وقد لا نجد جدوى من دراسة تفاصيل هذه المباحثات والمفاوضات لاستخلاص دروس أو خبرة عملية من هذه التجربة التاريخية باعتبار أن جميعها جاء تحت قواعد وقوانين الخلل الشديد فى ميزان القوى بين الجانبين، ومن ثم لا يمكن اعتبارها من الأساس مفاوضات، إنما هى مجرد إملاء من صاحب القوة المتغطرس إلى الضعيف المستكين، مما جعل نتيجة ما تسمى بالمفاوضات معروفة مسبقا وقبل أن تبدأ، أو أنها تحصيل حاصل، حتى إننا نجد أن المفاوضات الست هى صورة متكررة لنموذج واحد هو نموذج إملاء قوة عظمى إرادتها على شعب تقوده نخب سياسية خائرة ومتهالكة، لا تملك صلاحيات قيادة هذه المرحلة .

وإذا ما نظرنا إلى هذه المفاوضات الست فى سياقها التاريخي، نجد أنها جاءت كأحد إفرازات السياسة الاستراتيجية الاستعمارية والتى تهدف للتسويف وإضاعة الوقت .مع إيهام المصريين الوطنيين وخداعهم بأن مسألة الجلاء هى رهن إجراءات جارى الاتفاق عليها فى هذه المفاوضات .

أبرز البشرى أيضاً أهم سمات الحركة الوطنية المتمثلة فى الوفد ألا وهى : إستخدام الخطب الحماسية والشعارات الوطنية النارية فى دغدغة مشاعر الجماهير واستمالة قلوبهم وعقولهم بالكلمات التى تقطر حكمة وبلاغة، والتى جاءت كأحد مفردات الكفاح السلمى، وكان أبرز وأقوى من امتلك هذه السمة سعد زغلول، حتى أن "البشرى" يرى أن أحد النقاط الأربعة لدور "سعد زغلول" فى حقبة الاحتلال

---

[1] الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو- مرجع سابق ص ٢٢ – ٢٣ .

تتمثَّل في : مضمون حديث لسعد زغلول عن التناقض بين القوة والحق، قوة الحكومة وحق الشعب، وأنه ردد ذات الكلمة في ثورة 1919 في بيان أرسله لمصر من الخارج، فقال : "في قوتهم إرغامنا على النظام الذى يريدون، وأن تعترف به الدول الأخري، ولكن حقنا لا يضيع بهذا الإرغام ولا بهذا الاعتراف" .

ويرى البشرى أن سعد في عبارته هذه أظهر تَصَوُّره عن "الحق الأعزل" و"القوة الظالمة"، وكذلك تصوُّره لطابع الكفاح السلمي المشروع، والتحدى الذى تقابله الحركة الشعبية غير المسلَّحة أمام استبداد يمسك السلاح، وكان ذلك في وقت تَعُجُّ فيه مصر بالمظاهرات من أقصاها إلى أقصاها، والاستعمار والحكومات الرجعية تفرغ الرصاص في صدور المناضلين، وأنه رغم ذلك استمرت الثورة واستمر اندفاع الجماهير في المطالبة بحقها، فصارت صيغة الصراع بين الحق والقوة صيغة نضالية مفعمة بالثقة في ظهور الحق، وشاعت عن سعد عبارة أصبحت من شعارات "الوفد" التى يكثر ترديدها : "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة" ([1]) .

وفى محاولة البشرى تبرير كلام "سعد زغلول" السابق، ذكر بأن سعد زغلول لا يَقصُد فى أولوية الحق بأنه يمكن أن ينتصر بذاته وبدون سعي !. وأنه لم يَدعُ إلى التواكل انتظارا لنصر يأتيه وحده !. وأنه كان يُقَدِّم فى كلامه هذا معنى عمليا فى حدود الكفاح السلمى المشروع، وفى حدود الإمكانات المتاحة !! ([2]).

ونرى هنا فى تبرير "البشرى" هذا – وإن اعتمدعلى النِيَّة والقصد الذى لا يطلع عليه إلا المولى عز وجل - أنه لم يتعرض لماهية وجوهر القضية والتى تتحدد فى أن إنتهاج سعد زغلول والحركة الوطنية أسلوب الكفاح السلمي هو فى حقيقته يعنى الاستغناء عن القوة المادية التى كان يمكنها أن تُدَعِّم الحق وتنصره فى تحقيق المسألة الوطنية، وأن شعارات سعد زغلول هذه، والتى لم تتجاوز إلهاب مشاعر الجماهير البسطاء، وتعبئتهم فى مظاهرات عارمة، لم تَجدِ فتيلا، أمام رصاص الاستعمار وقهر الحكومات المتعاونة معه .

كتب أحمد بهاء الدين : "أن الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة " كلمة جميلة أطلقها أشهر حاملى شهادات القانون "سعد زغلول" اهتزت بها أعواد المنابر زمنا، ولم يهتز بها شيء آخر بعد !! ([3]) .

وإذا أخذنا إحدى هذه المفاوضات الست، كمثال يمكن اعتباره النمط المتكرر فيها جميعا وهى مفاوضات سعد ماكدونالد 1924 ، باعتبار أن "سعد زغلول" يبدو فى أدبيات "البشرى" زعيم الأمة الذى لم يُزايد أحد على وطنيته وإخلاصه لقضية الاستقلال، فقد شملت هذه المفاوضات ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام، انتهت بالفشل !!، وقد بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمُوَدِّعيه عشية سفره من باريس إلى لندن : "سأقف غداً وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض، أما معتمدى الوحيد فهو

---

[1] شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ٤٢ – ٤٣ .
[2] نفس المرجع – ص ٤٣ .
[3] أحمد بهاء الدين – شرعية السلطة فى العالم العربى – دار الشروق ١٩٨٤ ص ١٩ .

على ثقة بلادى وعدل قضيتي، إننى أشعر بأنى قوى جداً، وأنا عظيم الأمل فى الوصول إلى اتفاق مُرضٍ، أما إذا لم يُسعِفنا النجاح فسأثابر على النضال فى سبيل الحق والعدل " ([1]) .

ويعلق البشرى على كلام سعد زغلول بأنه عندما كان يقول "نحن أقوياء" لم يكن يضلل، ولا كان يهيم فى أحلام بعيدة عن الواقع، وإنما كان سياسياً عملياً يصدر عن حساب سليم فى أساسه للمكنات المتاحة، ويدلل على ذلك بنجاح سعد زغلول فى عزل شبكة المستشارين الإنجليز وكبار موظفيهم عن سيطرتهم على أجهزة ومصالح الدولة المصرية - وعلى النحو الذى أوضحناه سابقا -وذلك حين رفع شعار المقاطعة وعدم التعاون مع الإنجليز ([2])، ولكن البشرى لم يذكر أن "سعد زغلول" أنهى هذه المقاطعة بمجرد تأسيسه لحزب الوفد، والذى هو بمثابة إعلان بالولاء والطاعة للنظام السياسى الجديد الخاضع لهيمنة الاحتلال، ومن ثم فإن أمر المقاطعة هذه حدث تاريخي أصبح إحدى فاعليات أو مفردات ثورة 1919 .

وإذا كان البشرى يرى أن فكرة المقاطعة ظلّت إحدى أدوات وعناصر القوة فى يد سعد زغلول .فلماذا لم يستخدمها إذن مرة أخري سواء بعد فشله فى مفاوضاته هذه أو فى أى موقف آخر كان يستلزم منه أى عمل إيجابى ضد الاحتلال ؟! .

وإذا كان البشرى يرى فى مقولة سعد زغلول "إننا أقوياء" لم يكن يُضَلِّل ولا كان يهيم فى أحلام بعيدة عن الواقع .. إلخ، فما هو إذا مردود هذه المقولة على أرض الواقع سوى محصول وافر من الخطب الحماسية، والشعارات الجوفاء، لإلهاب حماس الجماهير البسطاء بروح الوطنية، وتعبئتهم فى مظاهرات تواجه رصاص الإنجليز، ولا تجنى على الأمة سوى ضحايا من هؤلاء البسطاء، ما بين قتلى وجرحى واعتقال،فى الوقت الذى تتجرع فيه الأمة المصرية كأس الذل والهوان على يد الغزاة المستعمرين من جراء ما أسماه بالكفاح والنضال السلمى، والذى فى حقيقته كفاح غير مشروع قاده حزب الوفد طوال ثلاثة عقود .

٢ - معاهدة 1936 :

يرى البشرى فى معاهدة 1936 صيغة جديدة للعلاقة بين مصر وبريطانيا قبلت فيها بريطانيا التنازل عن بعض ما تدَّعيه من هيمنة وإشراف على الشئون المصرية فيما يتصل بنقاط تصريح 28 فبراير1922 على أن تقوم علاقتها بمصر على أساس مبدأ المساواة والند للند، وأن تتنازل عن المركز المتميز لممثلها فى مصر ليصير سفيرا كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية، وأن تسحب قواتها فى زمن

---

[1] سعد زغلول يفاوض الإستعمار- مرجع سابق ص ١٢ .

[2] نفس المرجع ص ٢٣ .

السلم من أراضى مصر كلها عدا منطقة القنال، وذلك مقابل الاعتراف المصرى بشرعية الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر، واشتراكها معها فى أى اشتباك مُسلَّح أو تهديد يجرى مستقبلا بين بريطانيا وغيرها ([1]) إلا أن البشرى أشار إلي أن قبول بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر هزّ الثقة فى مدى استمرار صلابة الوفد إزاء مطلب الجلاء حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتكشف عن حقيقة هذه المعاهدة، وكيف أن هذه التنازلات التى تضمنتها المعاهدة جاءت بلا مضمون !!، فقد زاد تسلط المستعمرين على البلاد سياسيا واقتصادياً، وزاد تدخلهم فى كل شئون الدولة، وهو ما أنهى على تصوير العلاقة بين مصر وبريطانيا -والتى صاغتها معاهدة 1936 - بأنها علاقة الند بالند، حتى شمل هذا التدخل توجيه السياسات المالية والاقتصادية لخدمة احتياجات الامبراطورية المحاربة وخدمة جيوشها بما تسبب فى تصاعد الأسعار وزيادة التضخم على نحو لم يسبق له مثيل، وما أن انتهت الحرب فى صيف 1945 حتى طرح على المسرح السياسى مطلب الجلاء وإعادة النظر فى المعاهدة .

٣ ـ ما بعد الحرب العالمية الثانية :

أشار البشرى فى هذه الفترة إلى استمرار الحركة الوطنية فى سعيها نحو تحقيق المسألة الوطنية بالنهج السلمي، وفى نفس السياق السابق الذى لم يؤد إلا للفشل وشمل ذلك محاولة للجوء إلى المنظمة الدولية للأمم المتحدة ومجلس الأمن لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإجلاء القوات المحتلة، مثلما فعل مع سوريا ولبنان، وقد فشلت أيضا ؛ حتى ما كان من فشل آخر محاولة، وكان الوفد منوطا بهذه المفاوضات، حين لم يتجاوز بالمباحثات وضعها التمهيدي، فجاء فى تشدد الطرفين "المصرى والبريطاني" فى موقفهما المبرر الذى وجد فيه الوفد عدم جدوى الاستمرار فى هذه المفاوضات، فأعلن مصطفى النحاس إلغاء معاهدة 1936 وإلغاء اتفاقيتى السودان 1899 وذلك فى أكتوبر 1951 .

ويرى البشري [2] أن تجربة مجلس الأمن، وانغلاق الأساليب السلمية مَهَّد لاقتناع الجماهير بفكرة الكفاح المسلح، وأصبحت لدى قطاع عريض من الشعب الطريق الوحيد للاستقلال أمام الحركة الوطنية، وبذلك تكون فكرة أن الديمقراطية هى طريق الاستقلال أوصلتنا إلى جرف هاوى، أو إلى نقطة الصفر . ونشير هنا لموقف "الوفد" من الحركة الفدائية، والذى ظهر بصورة فاضحة حين حاول إحتوائها وإخضاعها للنظام، وعندما طالبت الجماهير "مصطفى النحاس" رئيس "الوفد" السلاح رد عليهم : " تريَّثوا، إن كل شيء سيتم فى أوانه بإذن الله .. والله

---

[1] شخصيات تاريخية _ مرجع سابق ص ٦٩ .

[2] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ _ مرجع سابق ص ٢٥١ .

مع الصابرين " !!، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لمساعدة "الوفد" للحركة الفدائية محدودة للغاية ([1]) .

ويمكننا أن نستنتج مما عرضه البشري في هذه التجربة التاريخية المصرية، والتى استمرت لأكثر من سبعين عاما مع الاستعمار البريطاني أن الديمقراطية لم تكن بأى حال طريقاً للاستقلال، بقدر ما كان الكفاح المسلح الطريق الوحيد للاستقلال .

كتب أحمد شوقى :

وعَلَّمَنَا بناء المجد حتي	أخذنا إمرة الأرض اغتصابا
وما نيلُ المطالب بالتمني	ولكن ؛ تُؤخذُ الدنيا غلابا

[1] تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥ / ١٩٥٢ – مرجع سابق – ص ٨٢ .

المطلب الثالث

تحقيق الديمقراطية كهدف للحركة الوطنية الديمقراطية

العنصر الثالث والأخير في مغزى خطاب البشري أن هدف الحركة السياسية المصرية الثانى هو : تحقيق الديمقراطية، وقد يكون من العبث الكلام عن ديمقراطية لنظام حكم يخضع لسيطرة وهيمنة سلطة احتلال أجنبى، إلا أننا سوف نقوم بتحليل ونقد رأى البشرى فى هذه المسألة .

انطلق البشرى فى تناوله للمسألة الديمقراطية من فكرة مفادها : أنه من الخطأ الحكم على النظم السياسية عموما، وعلى النظام الليبرالى الديمقراطى على الخصوص بمعيار التصنيف الثنائى : "إما، وإما"، أى إما أن هناك نظاما ليبراليا ديمقراطيا، وإما لا يوجد أصلا هذا النظام، وأن إنشاء نظام ديمقراطى يعنى الدخول فى عملية تحوُّل نحو الديمقراطية مع اعتبارها عملية مستمرة لا تنقطع، ونرى فى هذا نفس المعنى فى المفهوم الذى يتداول اليوم وهو عملية التحول الديمقراطي باعتبارها عملية تطوير مستمرة لا تنقطع طالما أنها تبغى المثالية .

ونرى أن أهم المؤشرات التى توضِّح هذه المسألة تتمثَّل فى الثلاثة محاور الآتية :

- من صاحب السلطة السياسية الفعلية فى عصر الاحتلال ؟
- أهم المؤشرات الكاشفة لملابسات عملية التحول الديمقراطى .
- تقيم تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر .

أولاً : من صاحب السلطة السياسية الفعلية فى عصر الاحتلال الإنجليزى ؟

ولما كانت عملية التحول الديمقراطى فى مضمونها، هى عملية تحوُّل من نظام حكم ديكتاتورى مستبد إلى نظام حكم ديمقراطى دستوري، أى أنها فى حقيقتها عملية صراع لاسترداد الأمة سلطاتها من ذلك الحاكم الديكتاتورى المستبد، سواء كان فردا أو فئة أو طبقة، وأنها كأى عملية صراع تستلزم فى البداية وقبل الدخول فى المعركة تحديد الطرف المعنى بالصراع وهو الحاكم الديكتاتورى الفعلى الذى ستدخل معه الأمة معركتها لاسترداد سلطاتها، حتى يكون خطأ تحديد صاحب السلطة السياسية المطلقة فى البلاد - الذى هو الحاكم الحقيقي صاحب السلطة والسلطان على البلاد والعباد – يترتَّب عليه بالتبعية الدخول فى المعركة الخطأ معركة بلا جدوى، أو معركة عبثية ليس وراءها طائل، أى أن جوهر ومناط حكمنا على العملية الديمقراطية يرتهن على صحَّة تحديد صاحب السلطة السياسية الفعلية المطلقة فى البلاد، بما يعنى أن تقييمنا لرؤية البشرى وطريقة تناوله للمسألة

الديمقراطية يرتهن على صحَّة تحديده لصاحب السلطة السياسية الفعلية فى عصر الاحتلال، والذى يرتهن عليه جوهر العملية الديمقراطية برمتها .

وسوف نقتصر على نقد وتقييم هذا الجانب والذى يتمحور حول الإجابة على التساؤل الآتى : من صاحب السلطة السياسية الفعلية فى عصر الاحتلال ؟

حدد البشري فى البداية صاحب السلطة السياسية الفعلية - الذى هو الحاكم الحقيقى فى البلاد، والقطب الذى تدورحوله فكرة الديمقراطية - فى الفترة الأولى من عصر الاحتلال - أى ما قبل ثورة 1919- بأنه الاستعمار، متفقاً مع مقولة لطفى السيد : "أن السلطة الفعلية للاستعمار، وأن السلطة الشرعية للخديوي". إذاً السؤال هنا : ماذا حدث من تغيير فعلى على أرض الواقع بعد ثورة 1919 وبعد صدور هاتين الوثيقتين 28 فبراير و دستور 1923 ؛ جعل "البشري" يعتقد أن : "الاستعمار الإنجليزى" قد تَخلَّى عن السلطة السياسية الفعلية لكل من الملك والبرلمان ؟ . ومن ثم يصبح التصوُّر الذى قدمه من أن هدف الحركة الوطنية التى يمثلها الوفد كان السعى لتحقيق الديمقراطية فى إطار دستور 1923 هو تصوُّر صحيح يُعبِّر عن ذلك الواقع ؟

بمعنى آخر : ما هى أدلة وبراهين البشري على أن دستور 1923 كان يُمثِّل الواقع السياسى الفعلي، وأن السلطة السياسية الفعلية قد تم تقسيمها فعلياً بين الملك والأمة الممثلة فى البرلمان ؟ .

ثانياً : أهم المؤشرات الكاشفة لملابسات عملية التحول الديمقراطى .

وأرى أن أهم المؤشرات الجديرة بالإجابة عن هذا التساؤل والكاشفة لملابسات هذه القضية تتمثل فيما إذا كان تم حل أو إنهاء تلك الحكومة الخفية اللعينة التى يرأسها المندوب السامى البريطانى - والتى تحكم وتُهَيمِن على الجهاز الإداري للدولة المصرية بما تملكه من مستشارين وموظفين إنجليز يُهيمنون على كافة أجهزة الدولة المصرية – والتى تقوم بتنفيذ سياسات الغزاة المستعمرين التى تحقق مصالحهم، أما إذا كانت تلك "الحكومة الخفية" المنَّوه عنها ظلَّت على ما هى عليه قبل ثورة 1919 ، فإن الحال لابد وأن يبقى على ما هو عليه بعد ثورة 1919 ؛ لأن فوز أى حزب سياسى وطنى بأغلبية مقاعد البرلمان وتشكيله الحكومة لم يكن يعنى أنه أصبح يملك السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأنه قادرعلى صناعة القرار السياسي، طالما أن أجهزة إدارة الدولة المنوط بها إنفاذ القرار السياسى مازالت خاضعة لسيطرة وهيمنة الاستعمار من خلال آليات الحكومة الخفية اللعينة المنوه عنها .

ونرى أن البشرى قدَّم بعض المؤشرات الدالة على أن الحكومة الخفية - المنوه عنها -ظلت دون تغيير جوهري، باستثناء بعض التغييرات التى تبدو غير مؤثرة،

وهو ما يعنى أن السلطة السياسية ظلت فى يد الغزاة المستعمرين، والمؤشرات التى أوردها البشرى فيما يلى :

١ - فى البداية قدَّم البشرى لقطة بالغة الدلالة تُصوِّر فعلياً ما تحقق على أرض الواقع من سيادة واستقلال لمصر – بعد صدور هاتين الوثيقتين : 28 فبراير ودستور 1923 –لأهم رمز من رموز سيادة الوطن وهو البرلمان .

كتب البشرى : ولم ينس الشعب ولا الوفد ولا سعد حفل افتتاح البرلمان، حضر اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى بملابس الجيش، وأدرك الجميع المعني، فى داخل البرلمان – المؤسسة الديمقراطية – يجلس الملك فى مواجهة نواب الأمة، ومن شرفة الزائرين فوقهم يطل المندوب السامى مسلحا "[1]، والمسكوت عنه : أن الغزاة المستعمرين يقدمون تفسيرهم لوثيقتى : 28 فبراير ودستور 1923 فى صورة استعراض للقوة، حتى يعى ويدرك كل نواب البرلمان من اليوم الأول أنهم ما زالوا تحت سيطرة وهيمنة جيش الاحتلال، فاقدى السيادة والإرادة والاستقلال، ما انفك جيش الاحتلال جاثما على أرض الكنانة، وأن من يملك القوة هو صاحب الإرادة والسيادة فى هذا الوطن .

٢ – وفيما يخص الحكومة الخفية اللعينة، ذكر البشرى من مذكرة "اللنبى" التى وجهها إلى المستشارين البريطانيين ما يلى : ..بمناسبة التعديلات الأخيرة المتعلقة بتصريح 28 فبراير منها الآتى :

- "فى مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين إلى تحديد جديد، فبعد أن كانوا يقتسمون المسئولية مع الوزراء، آن الأوان لكى تصبح تلك المسئولية ملقاة على الوزير وحده **حسبما يراه ضروريا**، وتنحصر مهمة المستشار فى بذل النصيحة للوزير، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالى باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والإيرادات .
- "**من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه** قريباً إلغاء كثير من وظائف المستشارين، على أن اثنين لابد أن يبقيا انتظارا لإبرام اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها، وهما المستشاران "المالى والقضائي".

---

[1] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ١٨١ .

- "أن المندوب السامى لواثق من أن الحكومة المصرية مستعدة لتعويض الموظفين الأوروبيين المتقاعدين بروح السخاء، مادام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة" ([1]) .

ويلاحظ فى هذه التعليمات أنها جاءت فى عبارات مطاطة غير قاطعة بأى أمر، ففى البند الأول ترك مسألة تنازل المستشارين عن اختصاصاتهم للوزير المصرى لتكون مسألة تقديرية حسبما يرى أى منهم فى تقديره للضرورة، ومن ثم، فكل ما يمس مصالح الاستعمار أو يحقق المصلحة الوطنية، فلن يترك للوزير المصرى الوطني، باعتباره ضرورياً .

كذلك يلاحظ فى البند الثانى الذى استهله بجملة "من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه . فإن هذه الجملة تجعل ما بعدها أمراً محتملاً أى غير وجوبي، ومن ثم، فهذا الاحتمال يُفسَّر لمصلحة الاحتلال الذى من مصلحته الاستبقاء على هؤلاء المستشارين وليس العكس .

أما البند الثالث فهو يضع شرطاً للاستغناء عن أى موظف بريطاني بتعويض باهظ الثمن يثقل كاهل ميزانية الدولة المصرية .

٣ – ذكر البشري أن أول وزارة قامت وفقا لأحكام دستور 1923 برئاسة سعد زغلول كانت متفهمة تماماً لمسألة الحكومة الخفية – المنوه عنها – وأنه يرتهن عليها مغزى وماهية الديمقراطية، ومن ثم جعلت هَمَّها الرئيسى هو السيطرة على أجهزة الدولة فيما عرف باسم مسألة الموظفين، وبالفعل تم الاستغناء عن عدد من الموظفين الإنجليز بعد دفع تعويضات باهظة لهم ([2]) .

ولم يمض عام واحد حتى جاءت أزمة اغتيال السردار - القائد العام للجيش المصرى – "سير لى ستاك" الإنجليزى على يد أحد الوطنيين المصريين، الأمر الذى رأى فيه البشرى أن سلطة الاحتلال وجدته فرصة سانحة لتمارس مزيدا من القهرعلى الشعب المصرى، وإعادة أوضاع الجهازالإدارى للدولة إلى ما كانت عليه قبل ثورة 1919 ([3]) .

وبدأ الاستعمار فور استقالة زغلول، التدخل فى الإدارة المصرية، حتى أن مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية أرسل منشورا إلى مديرى المديريات صَدَّرَهُ بعبارة "أمرنا فخامة المندوب السامي وأن "الشرطة العسكرية البريطانية " ألقت القبض على ثلاثة من زعماء الوفد وهم : "مكرم عبيد" و"النقراشى" و"عبدالرحمن فهمي" .

---

[1] سعد زغلول يفاوض الإستعمار– مرجع سابق ص ٥٩ .

[2] دراسات في الديمقراطية المصرية _ مرجع سابق ص ٨٨ .

[3] نفس المرجع ص ٩٧ .

أما مسألة الموظفين الأجانب، وهى القضية الأهم فى محاولة "زغلول" للسيطرة على جهاز الدولة -فيما عرف "بالحكومة الخفية" المنوه عنها – وكان قد صدر قانون لتعويض من يترك وظيفته منهم، فقد عاد كل من ترك وظيفته منهم، أو عُيِّن بدلا منهم آخرين !! .

وذكر البشرى كيف أن ذلك قضى على الميزة الوحيدة لقانون التعويضات، الذى كلَّف الحكومة المصرية عشرة ملايين جنيه ([1]) .وحتى ندرك قيمة وفداحة هذا المبلغ على ميزانية الدولة، نشير إلى أن ميزانية الدولة كانت وقتها 35 مليون جنيه ([2])، أى أن حوالى ثلث الميزانية دفعت تعويضات لأعداد قليلة من الموظفين الأجانب لتحفيزهم على ترك وظائفهم، ثم عادوا مرة أخرى دون أن يردّوا ما حصلوا عليه من تعويضات !!.

٤ - جاءت معاهدة 1936 فى هذا الشأن، لتتخلص الدولة المصرية من الموظفين الإنجليز، ومع ذلك فقد ظلّت السلطة السياسية الفعلية فى يد الاستعمار بعد هذه المعاهدة، وذلك من خلال أدوات ووسائل أخرى للاحتلال منها الملك وأحزاب الأقلية، وقد ظهر ذلك جلياً فى السياسات والقرارات والإجراءات التى تمت لتوجيه السياسات المالية والاقتصادية المصرية لخدمة الإمبراطورية المستعمرة فى الحرب العالمية الثانية، والتى كشفت أمام الشعب المصرى أن الدولة المصرية ما زالت فاقدة للسيادة، لاتملك قرارها االسياسى، الأمر الذى يجعل الكلام فى الديمقراطية أمراً عبثياً لا طائل منه .

٥ – المناقشات البرلمانية لإصدار قوانين أو قرارات لها التأثير الفاعل على المجتمع المصري، والتى ذكرها البشرى هى مؤشر هام يوضّح مدى فحوى وجدوى العملية الديمقراطية برمتها فى أهم مؤسسة للحكم تختص بصناعة القرار السياسي، وتكشف عمّا إذا كان البرلمان - فى إطار ذلك السياق السياسى – يملك إرادة إصدار قرار سياسى يُعلى المصلحة الوطنية المصرية .

ونرى أن أول برلمان شكَّل أول حكومة بمقتضى دستور 1923 برئاسة سعد زغلول هى الأجدر فى الدلالة على هذه المسألة، ونكتفى بمثال طرحه البشرى يوضح فيه مناقشات المجلس لقانون الحريات، وملخص المسألة فيما ذكره البشري ما يلي :

- كان من مهام البرلمان فى الدورة الأولى لانعقاده أن تعرض عليه الحكومة جميع القوانين التى صدرت منذ الحماية فى1914، ليقر ما يراه، وما لم يُعرض عليه يبطل العمل به مستقبلاً، وكانت من هذه القوانين الكثير مما فرض قمعاً للحريات، وفرضاً لسلطة السراى والاحتلال، وأراد سعد زغلول أن يتحلل من مسئولية التعرض لهذه القوانين، ومن الاصطدام بالسراى وبالاحتلال ؛ فاحتال على الأمر، وقَدَّم لمجلس النواب المجموعات الرسمية لجميع القوانين فى حافظة واحدة، على خلاف ماكان يُفترض – حيث كان من المُفترض أن

---

[1] نفس المرجع ص ١٠١ – ١٠٢ .

[2] نفس المرجع ص ٨٩ .

تدرسها الحكومة، وتُقدِّم ماتراه مناسبا منها لمناقشته فى المجلس، فيسقط باقى هذه القوانين تلقائيا – وتم عرض جميع القوانين فى جلسة واحدة، ومن ثم لم يُستطع أن تُناقش هذه القوانين فى هذه الجلسة، وبذلك أصبحت جميع هذه القوانين الجائرة فى عداد الموافق عليها !!، مما أثار اعتراض بعض أعضاء البرلمان .

- ولما حاول بعض أعضاء المجلس – بعدخروج سعد زغلول والحكومة من قاعة المجلس –استثناء نظر قانون الاجتماعات المُقيِّدة للحرية الشعبية والتقرير المُعَد بشأن إلغائه جاء سعد زغلول فى اليوم التالى طالباً من المجلس أن يتراجع عن قراره، وبالرغم مما جُوبِه به من مقاومة عنيدة من أعضاء المجلس، لكن سعد زغلول نزل بكل ثقله، وبقوة شخصيته المُسيطرة، وقوة جدله وزعامته، غير مبالٍ بالمعارضة، واستبد به الغضب وأخذ يهدد المجلس ملوحاً بحل المجلس !!، حتى انتهى الأمر فى النهاية لصالحه، وهو موقف يرى فيه إغلاق الباب أمام الجماهير، وإدخال تنظيم ثورة 1919 فى إطار دستور 1923، ليعمل من خلال مؤسساته وحدها، وليقوم بدور الحكومة أو المعارضة الإصلاحية وحدها، لا دور ثورة 1919 ، ويُعلِّق البشرى على هذا الموقف بأن الوفد حين وصل للحكم قيَّد الحريات الشعبية، ولم يفتح أبواب مؤسسات الحكم للجماهير، وأصبحت القيادة بحكم وطنيتها تكافح عارية الظهر، معلقة فى الهواء !! ([1]) .

والقصة هذه لها دلالات سياسية كثيرة - فى إطار استحضار السياق المحيط بها بكل أبعادها –وأهم هذه الدلالات أنها تُؤكِّد على هيمنة سلطة الاحتلال على القرار السياسى تحت قبة البرلمان، فإذا كانت الدلالة الظاهرة تتمثل فى تخلِّى سعد زغلول – زعيم الحركة الوطنية الديمقراطية – عن تأييد حق الأمة فى التعبير عن رأيها فى إحدى صوره وهى حرية الاجتماع، وأنه انقلب على مبادئه حين وصل إلى أعلى قمة السلطة السياسية، وأصبح مؤثرا فاعلا فى إصدار قوانين تُبيح أو تمنع الحريات، وهو ما لا يتفق مع تاريخ نضال سعد باشا زغلول، فإنه يكون فى المسكوت عنه أن هناك خطأً أحمر لم يكن للبرلمان أن يتخطاه، ويبدو أن "زغلول" كان يُدرك هذا جيداً بحكم مركزه ومسئوليته، بما يعنى أن هناك أموراً لم يكن يُسمح للمجلس بالتدخل فيها، تلك التى تمس السياسات والاستراتيجيات التى فرضها الإحتلال الإنجليزى على الدولة المصرية، باعتباره صاحب السلطة الفعلية فى البلاد، ويظهر ذلك جلياً فى كل الموضوعات التى وقف فيها "زغلول" ضد مصالح الأمة تحت قبة البرلمان، وقدعرض البشرى بعضها مثل موضوع "حرية الاجتماع" المنوه عنه، ومثال آخر وهو موقفه ضد إلغاء قانون تعويضات الموظفين الأجانب، والذى كان يعتبره زغلول نكبة على أموال الأمة، وأنه مخالف للدستور، أما حين أصبح مسئولا وفى يده الأمر بإلغاء هذا القانون المخالف للدستور وقف ضد إلغائه !!، وبرر ذلك بعبارات بلاغية تُوحى فى الحقيقة بالمعنى المنوه عنه،

---

[1] نفس المرجع ص ٩٢ – ٩٤ .

يقول : "فرق بين أن يستنكر الإنسان شيئاً ويحتج عليه ويعتبره باطلا، وبين أن يتوقف عن تنفيذه" ([1]).

ويُعلِّق البشري على موقف "زغلول" بأن هذا العجز كان يجعل زغلول شديد الحساسية من النقد . ونرى فى مثل هذه المواقف : أنه فى حين أن بعض رجال السياسة من أمثال سعد زغلول كان لديهم الحس السياسى الداخلي الذى يُميِّز به بين ما هو مسموح – من قبل الاستعمار – وما هو غير مسموح كان بعض رجال السياسة الآخرين المندفعين بحماس الوطنية والمخدوعين بظواهر الأمور لا يُقدِّرون حدود الديمقراطية فى ظل الاستعمار، أى فى ظل دستور 1923 ، وإذا كانت هكذا صورة البرلمان والعملية الديمقراطية كما عرضها البشرى تحت هيمنة الوفد الممثل للحركة الوطنية الديمقراطية وبقيادة سعد زغلول - وهو من المفترض أنه كان أفضل القوى الوطنية من ناحية إدارة العملية الديمقراطية بهدف إعلاء مصلحة الوطن – فما بالنا والبرلمان تحت هيمنة أحزاب الأقلية التى يرى البشرى أنها تُعلن ولاءها للاستعمار والملك ؟! . إذنً فحدِّث ولا حرج .

ثالثاً : تقييم تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر

نستخلص مما سبق، إخفاق تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، فى تحقيق سواء مطلب الاستقلال أو مطلب الديمقراطية، وهو ما يتفق مع الأبحاث التى تناولت هذه القضيَّة، ومنها البحث المُقدَّم من عزة وهبى تقول فيه : " .. لم يكن غريباً أن اجمعت دراسات كثيرة على اعتبار أن تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر (١٩٢٣ – ١٩٥٢) لم تُعبِّر سوى عن الإخفاق، وفي الواقع أن هذه الأحكام لم تبدأ بعد ١٩٥٢، كما يظن البعض، وإنما كان هناك من الدراسات ما نبَّه إلى جوانب القصور في التجربة قبل هذا التاريخ، بل وحاول تقديم المقترحات لعلاجها ([2]).

كذلك ما توصَّل إليه البحث المُقدَّم من "بكر مصباح"، يقول فيه : " .. خلاصة القول : أن التجربة الليبرالية، التي بدأت في التطبيق نتيجة لثورة الشعب المصري في سنة ١٩١٩، قد أخفقت في تحقيق الهدف القومي الأول ونعنى به الاستقلال التام الخالي من أي نفوذ أو سيطرة أو احتلال أجنبي، وتمخضت بعد مرور ما يقرب من ثلاثين عاما عن الظواهر التى سبق التعرض لها وتحليلها، وبيان آثارها العسكرية على النظام السياسي، كما أخفقت في إقامة حكم دستوري يستند إلى الديمقراطية السليمة ([3]) .

ويلخِّص "بكر مصباح" فى بحثه تقييمه للنظام السياسي الليبرالي، واعتبره لم يحقق الأهداف النظامية المتوخَّاة منه وذلك فى الخطوط الآتية :

---

[1] نفس المرجع ص ٩١ .

[2] تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر - مرجع سابق ص ٤٤٤ .

[3] تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢/ ١٩٧٦ – مرجع سابق ص

أ ـ خطأ الاختيار للفلسفة الليبرالية كأساس للنظام السياسي :

وقعت النخبة المثقفة في الخطأ التاريخي عندما اختارت الفلسفة الليبرالية كأساس للنظام السياسي في مصر، والذي ظنت أنه سيكون صالحاً لتحقيق ما يصبو إليه الشعب، وكانت فى ذلك كمن يصدر حكما مجرداً قبل أن يطلَّع على حيثيات القضية ذاتها، فقد تأثرت في اختيارها هذا، بما حققته هذه الفلسفة من تقدم وازدهار وديمقراطية في أوروبا، وتحت تأثير ذلك اعتنقت المذهب الليبرالي بمعناه الواسع، وسعت إلى تطبيقه في مصر، ولم تكن المذاهب الاشتراكية قد أوجدت نماذج تطبيقية تقوم عليها.

ب ـ تعسف الملك في استخدام سلطاته الدستورية :

في الواقع لم تتغير طبيعة الحكم المطلق، الذي درج الملك على ممارسته على قمة النظام السياسي بصفته رئيسا للدولة وللسلطة التنفيذية أيضا، فقد كان النظام دستوريا من حيث الشكل، أما من حيث الجوهر والتطبيق الفعلي، فقد ظلَّت سلطة الملك هي العليا، وقد قوَّى من ذلك أنها كانت مستمدة من الدستور ذاته، ومستترة خلف نصوصه، وأهمها في هذا المضمار : "حق حل مجلس النواب وفقا لنص المادة ٣٨ من دستور سنة ١٩٢٣"، "للملك حق حل مجلس النواب" وهي أقصر مادة في الدستور المذكور، وأبعدها أثراً في ممارسة السلطة، إذ أنها أعطت الملك حق الحل دون قيد أو شرط، ثم حق الملك وفقا لنص المادة ٤٩ من الدستور، في تعيين وزرائه وإقالتهم، وقد استخدم الملك فؤاد، ثم الملك فاروق من بعده هذه السلطة بتعسف أفقد الدستور غايته .

ج- فشل الأحزاب في تطبيق الديمقراطية السليمة :

كان من المقرر للأحزاب في مصر، أن تكون وسيلة تطبيق الديمقراطية السليمة في الحكم، والأداة التنظيمية التي يعبر الشعب من خلالها ـ بطبقاته المختلفة ـ عن اتجاهاته السياسية ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، وتكون هي وسيلته للمشاركة في ممارسة السلطة، وتحقيق أهدافه، فهل نجحت الأحزاب في هذه المهمة ؟

لقد وقعت الأحزاب في ممارستها السياسية في عدة أخطاء، كانت نتيجتها جميعاً فشلها في تطبيق الديمقراطية تطبيقا سليما، نذكر منها أهمها على سبيل المثال :

١ـ فسرت الأحزاب الديمقراطية على أنها تعني السعي لتولي السلطة بشتى الوسائل، وأصبحت السلطة بالنسبة لها غاية لا وسيلة، وقد دفعها هذا التفسير الخاطئ إلى التعاون مع سلطات الاحتلال البريطاني ـ مثلما كان فى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ أو الملك لتحقيق ما تريد، ومن ثم أصبحت الديمقراطية بذلك مظهرا شكليا من مظاهر النظام البرلماني، ولم تتبلور إلى ممارسة فعلية هدفها الأساسي تقويم أداة الحكم واستخدامها لتحقيق أهداف المجتمع .

٢- ظلت القيادات الحزبية مقصورة على طبقة محدودة من المجتمع، تنتمي في غالبيتها إلى الأرستقراطية من كبار الملاك والرأسماليين وأصحاب المناصب العليا في جهاز الحكم، وهذا ينبع من أنها كانت تقوم على أشخاص زعمائها، ولم تكن لها مبادئ اجتماعية واقتصادية تربطها بطبقات الشعب.
٣- ترتب على السبب السابق، أن ظلت العلاقة بين الأحزاب والذين ينتمون إليها من أبناء الشعب -أو من يُعدوا من أنصارها - ظلت هذه العلاقة شكلية، ولم تسع القيادات الحزبية إلى تنظيم قواعدها الشعبية الواسعة وخاصة بالنسبة للوفد وذلك لإشتراكها الفعلي في ممارسة العمل السياسي، والقيام بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي. واقتصرت هذه العلاقة على مظاهر شكلية ووقتية أبان الانتخابات أو تنظيم المظاهرات لامتصاص انفعال الجماهير وغضبها وتفريغ طاقاته في أعمال سرعان ما تنتهي حالما يتولى الحزب الحكم.
٤- لم تحاول الأحزاب أن تطور مفهوم الديمقراطية السياسية، لتشمل أيضا الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، علما بأن الفكر الاشتراكي، كان قد أخذ في الانتشار في مصر منذ أوائل القرن العشرين، وهذا الجمود حول شكليات الديمقراطية السياسية، قد جعلها تعيش بمعزل عن التطورات العميقة التي كانت تجري في المجتمع آنذاك.

د ـ التدخل الإنجليزي في الشئون الداخلية لمصر:

مثل الاحتلال البريطاني القوة الفعلية الأخرى التي كانت تمارس سلطاتها وتأثيرها في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لمصر الوجهة التي تحقق مصالح الاحتلال، وقد استطاعت السلطة البريطانية الممثلة في المندوب السامي، ثم السفير البريطاني فيما بعد، أن تلعب دوراً في تفريق صفوف الزعماء الوطنيين، والتحالف مع القوى السياسية المختلفة التي ترتبط مصالحها معها، وكان الملك في مقدمة هؤلاء، وقد ساعدها على ذلك عدم وجود أحزاب منظمة تنظيما شعبياً دقيقا، وكان للتدخل الإنجليزي في شئون البلاد الداخلية أثر كبير في فشل النظام السياسي الليبرالي، ولم يكن النفوذ البريطاني مقتصراً على النواحي السياسية والعسكرية فحسب، بل شمل النواحي الإدارية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية والثقافية، وكذلك معاهدة ١٩٣٦ ([١]).

---

[١] نفس المرجع ص ٧٧ ـ ٨٦ .